الأمم المتحدة

S/2004/709

مجلس الأمن

Distr.: General
3 September 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المرفق عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليه.

(توقيع) كوفي **عنان**

080904 070904 04-49907 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أرفق طيا تقريرا عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك الذي يغطي فترة ستة أشهر من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأقترح تزويد مجلس الأمن بتقرير خطي عن آخر تطورات التقدم الذي أحرزته بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي كل ستة أشهر حسب الاقتضاء. وسأغدو ممتنا لو تكرمتكم بإحالة هذا التقرير إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(توقيع) خافيير **سولانا**

ضميمة

تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

مقدمة

تعتبر شعبة شرطة الاتحاد الأوروبي أول عملية يضطلع بها بموجب السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية. وقد شرع بها كبعثة متابعة لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وهذا هو التقرير الثالث الذي يقدمه الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن أنشطة شرطة الاتحاد الأوروبي وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

حالة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي

بلغ قوام بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ٨٧٩ فردا، منهم ٤٧٦ شرطيا معارا، و ٦٧ موظفا مدنيا دوليا و ٣٣٦ موظفا وطنيا من البوسنة والهرسك. وتشارك في بعثة الشرطة أربع وعشرون دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي (٤٢٦ شرطيا) بالإضافة إلى تسع دول مشاركة من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٥٠ شرطيا)[(١)].

وفي أعقاب الموت المفاجئ والمأساوي لأول رئيس للبعثة، المفوض سفين فريدريكسين، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قام المجلس بتعيين المفوض كيفين كارتي من أيرلندا كرئيس للبعثة وشرع في الاضطلاع بواجباته في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤[(٢)].

الولاية والبرامج

باشرت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي عملياتها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بمهمة تتمثل في إقامة ترتيبات مستدامة لحفظ الأمن تمتلك البوسنة والهرسك زمامها وفقا لأفضل

(١) الدول المشاركة التسعة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي: الاتحاد الروسي وأوكرانيا وأيسلندا وبلغاريا وتركيا ورومانيا وسويسرا وكندا والنرويج.

(٢) قرار مجلس الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن تعيين رئيس البعثة/مفوض بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي (CFSP/188/2004).

الممارسات الأوروبية والدولية، مما يؤدي بالتالي إلى رفع المستويات الحالية لشرطة البوسنة والهرسك[٣]. وهي بعثة غير تنفيذية وتعمل على تحقيق أهدافها من خلال توجيه قوات الشرطة التابعة للبوسنة والهرسك ورصد وتفتيش قدراتها الإدارية والعملياتية في مجال حفظ الأمن.

وتنفذ بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي أنشطتها من خلال العمل في المواقع المشتركة إلى جانب قادة مختلف قوات الاستراتيجية الأربع وهي (استقلال الشرطة وخضوعها للمساءلة والجريمة المنظمة والفساد وجدواها واستدامتها من الناحية المالية وبناء المؤسسات والقدرات على الصعيد التنظيمي)، تواصل أثناء فترة التقرير تنفيذ البرامج الأساسية السبعة لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي (خمسة مواضيعية واثنان بشأن المؤسسات)، مقسمة إلى نحو ٤٣ مشروعا.

وتواصل نضج المجلس التوجيهي للشرطة، الذي يتألف من كبار مسؤولي قوات الشرطة[٤]، والأفرقة العاملة التابعة له خلال الستة أشهر الماضية وأثبت ازدياد فعاليته في تقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع والموافقة عليها بالإضافة إلى تقييم تنفيذها. وتم بنجاح تسليم رئاسة المجلس إلى النظراء المحليين للبعثة، مع بقاء البعثة تضطلع بدور أمانة المجلس.

وتشمل الإنجازات الملحوظة فيما يتعلق بالبرامج السبعة التي اضطلعت بها البعثة أثناء فترة التقرير ما يلي:

الشرطة الجنائية (البرنامج الأول). منذ بدء عمل بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، تم الاعتراف بأهمية الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة وإبرازها. ووضعت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي موضع التطبيق نهجا يستند إلى الاستخبارات في حفظ الأمن تم الاعتراف بأنه يتلاءم مع أفضل الممارسات الأوروبية ويمكن البوسنة والهرسك من مكافحة الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة بقدر أكبر من الفعالية والتماسك. وكان إنشاء نموذج وطني للاستخبارات من الأمور الجوهرية بالنسبة لهذا البرنامج وتم تعميمه في جميع أنحاء البلد. وأصبح هذا النهج نافذا بصورة متزايدة على المستويات الأدنى (مركز الأمن العام والكانتونات والكيانين) وترفع المعلومات التي تجمع على هذا المستوى لتغذية وكالة التحقيقات وحماية الدولة المنشأة

(٣) الإجراء المشترك الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ بشأن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (2002/210/CFSP)، المرفق، 'بيان مهمة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك'.

(٤) يتألف المجلس التوجيهي لشرطة البوسنة والهرسك من مدير وكالة التحقيقات وحماية الدولة ومدير ورئيس دائرة حدود الدولة ومدير شرطة اتحاد البوسنة والهرسك، ومدير شرطة جمهورية صربسكا، ورئيس شرطة مقاطعة بركو ورئيس شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي.

حديثا (انظر أدناه). وتعتبر الاستخبارات واستخدام نظام ٤X٤[٥] بداية هامة إلا أن الحاجة تمس إلى استعمالها بصورة فعالة. ولبلوغ هذا الهدف تم إحراز تقدم هام في عملية الضبط الدقيق لإدارات التحقيق الجنائي في مختلف قوات الشرطة. وأدى توحيد نظم إدارة التحقيقات الجنائية عبر الكيانين وفي مقاطعة بركو إلى تمهيد السبيل أمام الوكالات على صعيد الدولة (وكالة التحقيقات وحماية الدولة ودائرة حدود الدولة والشرطة الجنائية الدولية العاملة تحت مظلة وزارة الأمن) من العمل بصورة أكثر فعالية مع الهيئات على المستوى الأدنى.

وإلى جانب الجهات المعنية الأخرى، قامت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي بإنشاء خط اتصال مباشر مجاني للإبلاغ عن الجرائم يدعى (جهاز القبض على المجرمين) في آذار/مارس ٢٠٠٤. ويتمكن مواطنو البوسنة والهرسك حاليا، مجانا وبصورة مغفلة، من الإبلاغ عن أية جريمة إلى الشرطة المحلية التي تراقبها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. وقام المواطنون البوسنيون باغتنام هذه الفرصة: في الأشهر الثلاثة الأولى، تم تلقي ١٩ مكالمة يوميا. وأسفر العديد من هذه المكالمات عن اعتقالات واستعادة الممتلكات وتوجيه تهم جنائية. ولذلك، فإن خط الاتصال المباشر للإبلاغ عن الجرائم يضيف إضافة هامة إلى توليد معلومات مفيدة وسيؤدي إدماجه التام في شبكة الاستخبارات إلى مواصلة تعزيز قيمته.

العدالة الجنائية، حاليا تثقيف وتدريب الشرطة (البرنامج الثاني). كان هذا البرنامج يرمي إلى الانتهاء من إنشاء الشرطة الجنائية للدولة وقوتي شرطة المحاكم على صعيد الكيانين. وبعد أربعة عشر شهرا من بداية عمل البعثة، تم إنجاز معظم المشاريع التي يشملها البرنامج بنجاح. وتم حاليا إحالة الإشراف على الهيئات المنشأة حديثا إلى البرنامج الأول (الشرطة الجنائية).

وتم بالتشاور الوثيق مع السلطات المحلية، الشروع في برنامج جديد يركز على نظام لتثقيف وتدريب الشرطة. ويتسم الموضوع بأهمية استراتيجية لأنه يؤثر على استدامة قوات الشرطة في البوسنة والهرسك. وتمس الحاجة إلى وضع نظام منسق لتثقيف الشرطة إلى جانب عملية إعادة تشكيل هياكل الشرطة وذلك من أجل دعم وتوطيد جهود بناء المؤسسات عموما. وفي هذا السياق، ستؤدي مواءمة وتبسيط الأصول المؤسسية لمراكز تدريب الشرطة إلى كفالة التنسيق المناسب.

(٥) أسلوب من أساليب تحديد جودة ومصدر المعلومات المقدمة إلى الشرطة أو التي تحصل عليها الشرطة لاستخدامها في ميدان الاستخبارات.

الشؤون الداخلية (البرنامج الثالث). سبع وحدات تتمتع بمستويات مهنية (في الكانتونات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠) وتسعة مكاتب عامة للشكاوى (في الكانتونات ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠)، وفي مقاطعة بركو وجمهورية صربسكا.

إدارة الشرطة (البرنامج الرابع). يؤدي التوجيه الذي تقدمه بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي إلى مساعدة الشرطة على وضع الاعتمادات التنفيذية الخاصة بها في ميزانية وزارة الداخلية، من خلال الرصد والتدريب المستمرين بشأن التخطيط الاستراتيجي للميزانية. وشرع عدد من هيئات الشرطة في تنفيذ خطة مالية ترمي إلى ترشيد استخدام الموارد من أجل تحقيق وفورات في الميزانية، بما يتصل اتصالا وثيقا بالاستدامة المالية.

النظام والأمن العامان (البرنامج الخامس). يجري حاليا تنفيذ مبادئ توجيهية للمناسبات العامة الكبرى، ترمي إلى تحديد عدد من المبادئ التي تعتبر ضرورية لمنع وقوع اضطرابات جماهيرية خطيرة أثناء المناسبات العامة الكبرى، بعد أن نجحت في اجتياز إجراءات المجلس التوجيهي.

دائرة حدود الدولة (البرنامج السادس). تواصل دائرة حدود الدولة إنفاذ ولايتها بكل قوة. وقامت دائرة حدود الدولة أثناء فترة التقرير لأول مرة، باعتقال أربعة أشخاص من الذين وجهت إليهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب بينما كانوا يحاولون عبور الحدود. وتشكل هذه الاعتقالات خطوة إضافية في تطوير دائرة حدود الدولة كشرطة حديثة وفعالة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، كثفت دائرة حدود الدولة تعاونها مع قوة تحقيق الاستقرار وغيرها من قوات الشرطة في الكيانين. وهي تجري حاليا عمليات مشتركة منتظمة على الحدود. وتجري حاليا مناقشة قانون جديد يتيح لدائرة حدود الدولة أساسا أكثر رسوخا.

وكالة التحقيقات وحماية الدولة (البرنامج السابع). شهد هذا البرنامج تطورات هامة أثناء فترة التقرير. ولكي تفي البوسنة والهرسك بالتزاماتها الدولية في مكافحة الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات والأسلحة، تمس الحاجة إلى توسيع نطاق صلاحيات الوكالة الحالية للمعلومات[٦] وحماية الدولة.

وبعد خمسة أشهر من العمل في تعاون وثيق بين مكتب الممثل السامي وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الجهات المعنية المحلية في فرقة العمل الاستشارية، قدمت مجموعة من القوانين إلى مجلس وزراء البوسنة والهرسك في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وافق مجلس الوزراء على مجموعة التشريعات المتعلقة بوكالة التحقيقات

(٦) نص القانون الجديد لوكالة المعلومات وحماية الدولة على تغيير اسمها من وكالة المعلومات وحماية الدولة إلى وكالة التحقيقات وحماية الدولة.

وحماية الدولة قبل إحالتها إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لإقرارها. وتمنح مجموعة القوانين وكالة التحقيقات وحماية الدولة صلاحيات تنفيذية وتنيط بها مسؤولية معززة عن المجالات الرئيسية في مكافحة الجريمة المنظمة. كما يعتبر من الضروري إدخال تعديلات تقنية على مدونة الإجراءات الجنائية والقانون المتعلق بالخدمة المدنية في البوسنة والهرسك لمواءمة هذه القوانين مع القوانين الأخرى المتعلقة بوكالة التحقيقات وحماية الدولة. واعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك جميع هذه القوانين أثناء فترة التقرير وبدأ نفاذها حاليا أو سيبدأ قريبا.

إعادة تشكيل هياكل الشرطة

خلص استعراض وظيفي أذنت به المفوضية الأوروبية بشأن هياكل الشرطة الحالية وتم إنجازه في نهاية أيار/مايو إلى أن لدى البوسنة والهرسك عددا يزيد عن الحاجة من مستويات حفظ الأمن وتوصل إلى تحديد عدد من مختلف الخيارات لعملية إعادة الهيكلة. وبغض النظر عن نموذج حفظ الأمن الذي سيتم اختياره أخيرا، من الواضح أن هناك حاجة إلى تحقيق المركزية والتوحيد في العديد من عناصر تنظيم الشرطة وإدارتها. ويتعين تحديد وتنفيذ نظم جديدة لإدارة الموارد البشرية والمالية. ولذلك، فإن هذه العملية القادمة لإعادة هيكلة الشرطة تتسق تماما مع البرامج الحالية التي تضطلع بها بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

واضطلع مكتب الممثل السامي أثناء فترة التقرير بعمل هام في تنسيق وثيق مع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في إعداد آلية للتصدي لمعالجة هذه المسائل الوشيكة. ودعا رئيس مجلس الوزراء، السيد عدنان ترزيتش في أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى تشكيل لجنة لإعادة تشكيل هياكل الشرطة. وتعهد اللورد أشدون الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بتقديم رئيس دولي لهذه اللجنة. ومن المقرر أن تبدأ اللجنة عملها رسميا في مطلع تموز/يوليه. وقد أوضح الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي أنه نظرا لعدم قيام سلطات جمهورية صربسكا ووزارة الداخلية لجمهورية صربسكا بوجه خاص باعتقال الأشخاص الذين وجهت إليهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب وعدم انضمام البوسنة والهرسك إلى الشراكة من أجل السلام في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ستتمثل مهمة اللجنة في تقديم توصيات بإنشاء هيكل وحيد وفعال لشرطة البوسنة والهرسك بأسرها.

وستواصل بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي الاشتراك بصورة كاملة في عملية إعادة الهيكلة إلى جانب السلطات المحلية. وسيكون مفوض بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي أحد أعضاء هذه اللجنة، في حين ستقوم البعثة بإعارة موظفين إلى أمانة اللجنة. وينبغي إنجاز عمل اللجنة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

التحديات

تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ برامج البعثة لا يزال يواجه عراقيل من جراء مسألة الطعون القانونية في نتائج عملية التصديق التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية. واستمر أثناء فترة التقرير، تقديم الطعون أمام المحاكم المحلية في قرارات الفصل من الخدمة التي نفذتها الوزارات المحلية، عملا بالمقررات التي اتخذتها قوة الشرطة الدولية. كما شهدت هذه الفترة صدور بعض الأحكام لصالح المدعين. وبموجب بيان رئيس مجلس الأمن[٧]، لا يزال مكتب الممثل السامي وإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة يجريان محادثات بشأن المضي قدما في التوصل إلى حل مرض.

آفاق المستقبل

بدخول بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي النصف الثاني من ولايتها، ستواصل التعجيل بتنفيذ برامجها.

وفي أعقاب التطورات التي جرت أثناء النصف الثاني من ولايتها، وخاصة إنشاء وكالة التحقيقات وحماية الدولة كوكالة لإنفاذ القوانين، وتشكيل لجنة إعادة تشكيل هياكل الشرطة والحاجة إلى زيادة مشاركة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في مساعدة السلطات المحلية على مكافحة الجريمة المنظمة، سيتواصل تخصيص موارد إضافية لهذه المجالات الرئيسية لتطوير الشرطة في البوسنة والهرسك. ومن المتوقع، في هذه المرحلة المبكرة، أن تكون هناك حاجة إلى اشتراك الاتحاد الأوروبي في هذه المجالات بعد عام ٢٠٠٥، من أجل تنفيذ النتائج التي تتوصل إليها لجنة إعادة تشكيل هياكل الشرطة ومواصلة المساعدة على تطوير وكالة التحقيقات وحماية الدولة وقدرات البوسنة والهرسك على مكافحة الجريمة المنظمة.

وسيؤدي وصول عنصر عسكري إلى بعثة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في بداية عام ٢٠٠٥، كمتابعة لقوة تحقيق الاستقرار، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٥١ (٢٠٠٤)، إلى مواصلة زيادة ما يبديه التعاون الأوروبي من تماسك وتعاون في البوسنة والهرسك. وستضطلع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي كجزء من النهج الشامل الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي نحو البوسنة والهرسك بدور هام، وخاصة فيما يتعلق بقيام سلطات البوسنة والهرسك بمكافحة الجريمة المنظمة، بتنسيق الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وبدعم هام من وفد المفوضية الأوروبية، وذلك في طريق البوسنة والهرسك نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.

---

(٧) S/PRST/2004/22 المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.